

## الدولة في مواجهة الشرق الأوسط الكبير

عبد الحليم فضل الله

2004/4/13

أشعلت أميركا حروبها الثلاث الراهنة، في العراق وأفغانستان وعلى الإرهاب، وهي تعي فحسب مفاهيم إستراتيجيتها اللاحقة، دون تدقيق كاف بالأدوات والأساليب. عند بناء المفاهيم عمدت إلى المزج بين أولويات مشتقة من أولويات إدارات سابقة، واحتياجات المرحلة الجديدة التي استهلكت في 11 أيلول 2001. لكن عند تحديد السياسات والأدوات، جعلت من قضيتي الحرب والإصلاح ممرين إلزاميين، وبما إن الإصلاح يدار من ضفة الحرب ويبدو في سياقها، فإن قدرة المشروع الأميركي على الاحتفاظ باندفاعته لفترة كافية مرهون بالقدرة على إيجاد مساح عمليات جديدة، وبإيجاد مزيد من الأنقاض، كي تتولى مهمة إزالتها فيما بعد، مع أن الولايات المتحدة تبدو عاجزة في المدى المنظور عن استئناف عملياتها الكبرى.

مشروع الشرق الأوسط الكبير إنما يطرح اليوم كمخرج مزدوج لأزمة السياسة الأميركية في المنطقة، وأزمة النظام العربي، و يراد له أن يتقدم في بيئة متغيرة وعاجزة عن إنتاج البدائل، فالقواعد التي كانت سارية حتى حرب العراق طرأت عليها تعديلات، ليست جوهرية للحديث عن تحولات، لكن بما يكفي لجعل فائض الإحتمالات طريقاً إلى كسر الحتمية السياسية والعسكرية التي كانت سائدة قبل تلك الحرب.

لا يشذ المشروع عن السياق الذي وضعت فيه الولايات المتحدة الأميركية إستراتيجيتها الكبرى القائمة على حسم أوضاع المسارح الإقليمية التي لم تحسم أوضاعها بعد، وتطوير انتشارها العالمي ليغدو مرتكزا لنظام هيمنة عالمي قابل للاستمرار. لكن الإستراتيجية الأميركية بشقيها العسكري والسياسي، تصطدم بالحدود المفروضة: حدود التغيير الممكن، وحدود الإصلاح الممكن، وحدود التجاهل الممكن لاحتياجات المنطقة وأزماتها الحقيقية، وهذه الحدود كفيلا إما بإبطائها وإما بتعطيلها.

إن البيئة المتحولة التي يقدم مشروع الشرق الأوسط في إطارها، تتسم بالتالي:

أولاً: لم يعد بوسع أميركا بعد سنة على احتلال العراق، اعتبار وجودها، أساساً سياسياً وعسكرياً صالحاً لرفد الإندفاع التالية. فعسكرة العملية السياسية داخل العراق، والصعوبات التي ألزمت أميركا بالانتقال التكتيكي المبكر إلى الدفاع ولو انه لا زال في معرض الهجوم، جعلت مهمة الربط بين نتائج الحرب المباشرة والأهداف البعيدة لها مهمة عسيرة.

ثانياً: إن إدراج أميركا حروبها كلها تحت غطاء أحادي المفهوم هو "الإرهاب"، ينكشف على فقر دلالي، وعلى نضوب في الحجج السياسية لا يصلح لتفسير واقع شديد الكثافة ومتخم بالخيارات.

من هنا يقدم مشروع الشرق الأوسط الكبير الإصلاح بدلا من الحرب على الإرهاب، على أنه الخيط الذي يمكن أن تنتظم فيه حدود العلاقة بين مساح عملياتها وتدخلاتها النشطة، في أفغانستان والعراق و.. فلسطين، بين المصالح النفطية في الخليج والمصالح الإستراتيجية في آسيا الوسطى، والمصالح المتصلة بالعلاقة بين الكتل العالمية الكبرى.

ثالثاً: بدلاً من معادلة الشراكة ثم القوة التي منحت أميركا في السابق امتيازاً تجاه حلفائها، فإن معادلة استعمال القوة ومن ثم الشراكة التي تظهر اليوم، قللت الأهمية النسبية للتفوق العسكري الأميركي، ومنحت الآخرين امتيازاً يتمثل في حتمية الشراكة.

لكن الشراكة المتأخرة تزيد من الثمن الذي يفلح في استدراج الشركاء، فبخلاف حروب التسعينات حيث جوهر الشراكة هو في القدرة على شن الحرب والإنتصار فيها، فإن جوهر الشراكة اليوم هو الفاعلية في تحويل نتائج حرب حدثت فعلاً إلى وقائع سياسية راسخة، محليا وإقليمياً، أي تحديداً ما فشلت أميركا حتى الآن في تحقيقه.

الحروب الأميركية اليوم لا تقضي على أعدائها بقدر ما تساهم في تغيير طبائعهم وإعادة تشكيلهم. قواعد اللعبة المؤاتية للولايات المتحدة هي في وجود خصوم مرئيين يمتلكون مصالح محددة يمكن المساومة عليها (القذافي نموذجاً)، أما أولئك الذين ساهمت حروبها في استناباتهم، فممنظومات منقطعة وخفية، لا يمكن ضبطها داخل قواعد لعبة معينة، وهي فحسب نقائض محلية للمنظومات التي يراد لها أن تكون دون مبرر طاغية وغالبة، وعلى يديها يجري هذا الاستنزاف الخطير للرصيد الرمزي للأسطورة العسكرية الأميركية.

في المقابل ما الذي تنتظره الولايات المتحدة الأميركية من وراء مشروع الشرق الأوسط الكبير؟

يحاول المشروع بصيغته المطروحة التعامل مع تحديات سياسية مباشرة وطارئة بأدوات بعيدة المدى وغير سياسية تماماً. هذه المفارقة تصب في صالح التقليل من جدية المشروع، فمأزق الحداثة الذي هو بحسب التحليل الأميركي وراء استفحال وظيفة المنطقة كرافعة لـ"الإرهاب العالمي"، لا يمكن تجاوزه بمزيد من انتهاك الكرامة الوطنية.

إن هذا الإنتهاك يزيد من دور الهوية كعامل استقطاب مضاد لدعاوى التحديث والتنمية، كما انه مؤدّد لموجات الكراهية والغضب. مع ذلك ترى أميركا إلى أن يملاً هذا المشروع فراغات الإستراتيجية الأميركية في المنطقة خلال عقد من الزمن على الأقل. وبدلاً من أن يكون الوجود

العسكري مكشوفاً على مفهوم الهيمنة المباشر، يمكن الإستعانة بالحشد الكثيف من المفاهيم والتصورات، والخطط الفرعية، التي يحتويها، على إكساب الإحتلال والقوة المجردة مضموناً سياسياً، وعلى إيجاد مخرج لمأزق خطاب الحرب على الإرهاب، الذي تقاوم مع الاضطراب إلى الشراكة. بالنسبة للشرق الأوسط الكبير تبدو الشراكة ذات معنى متحول ومختلف. فهو لا يأتي في سياق تجديد النظام العالمي متعدد الأطراف، بل في إطار القاعدة الأميركية التالية: التفرّد حيث يمكن، الشراكة حيث ينبغي. لكن الأوروبيين والأطلسيين المدعويين إلى الشراكة في إطلاق الشرق الأوسط الكبير ليسوا شركاء البتة داخل مسرحه، فالمنطقة بحدودها الجديدة ستظل ملعباً بلاعب واحد، وبقليل من الوسطاء المحليين.

إن تجاوز الحدود التقليدية للمنطقة، لتمتد حتى وسط آسيا سيخفف من أهمية الجوار الجغرافي لأوروبا مع الشرق المتوسطي، وينقص من وزنها الموضوعي والواقعي بالمقارنة مع أميركا الموجودة عسكرياً والحاضرة سياسياً. ثم انه يتضمن إعادة نظر بمفهوم الشرق الأوسط، لناحية الوظيفة الإستراتيجية، العلاقات الداخلية والخارجية، والجوار الجغرافي، إضافة إلى مركب الأزمات وبؤر التوتر.

تتيح إعادة النظر هذه للولايات المتحدة مزايا إضافية. فهي ستتمكن من إدخال قوى جديدة إلى المعادلة الإقليمية، وتحصل على حرية أكبر في بناء ائتلافات إقليمية مختلفة، ليغدو بوسعها من ثم استبدال حلفاء بلقاء ولاعبين بلاعبين. داخل هذه المساحة الجيوإستراتيجية المتسعة، تصبح الهند وتركيا وباكستان بالنسبة لقضايا المنطقة، بأهمية مصر وإيران والسعودية، وسيمكن للولايات المتحدة استثمار نتائج حروبها وتدخلاتها، ليس فقط في الخليج والدول العربية، لكن أيضاً في اللعبة الكبرى القادمة داخل آسيا الوسطى ومع الجوارين الروسي والصيني. أما القضية الفلسطينية فستصبح أقل محورية بالنسبة إلى الشرق الأوسط باعتبار أنها فحسب جزء من قوس أزمات يمتد حتى كشمير مروراً بكل النزاعات الاثنية والطائفية والحدودية.

هذا المشروع هو أيضاً طريقة تعلن بها الولايات المتحدة الأميركية عن ولادة مرجعية إقليمية واحدة ترتبط بها السياسات المحلية، و تحتوي التركيبات الإقليمية الأخرى أو ربما تغني عنها، فتصبح السياسات الداخلية بعد الخارجية خاضعة لرقابة ووصاية لصيقتين، وتنزلق المنطقة إلى حقبة ما بعد الدولة الوطنية، بعد أن طوت قبل ذلك صفحة الحلم القومي.

إن نهاية الدولة الوطنية (بالمعنى السياسي لا الرسمي)، يضع المنطقة بين قوتين مؤثرتين: المرجعية الأميركية التي ستولّد تبعاً مؤسساتها، وأطرها الرديفة، والهويات المحلية الصغرى طائفية وعرقية ومناطقية، التي تغدو كما يراد لها، أقوى من الدول والمؤسسات.

المشروع الأميركي المطروح، شديد الخطورة، ليس لبنوده وتوصياته وهي بالكاد تخرج عن الأدبيات التقليدية، بل لما يبيته من أهداف، ومن بينها تثبيت الإستقرار في المنطقة على قاعدة الهيمنة القسوى، أي هيمنة بلا عمق محلي، بخلاف ما عليه حال الهيمنة الأميركية في مناطق أخرى من العالم، وشق مسار اصطناعي للمستقبل، يتعارض مع التراتبية التاريخية للأولويات التي تؤيدها شعوب المنطقة: الهوية و الإستقلال أولاً؛ ومن ثمّ التنمية والإصلاح السياسي. إن مزيداً من التدويل ونزع السيادة، يعني إن التنمية والإصلاح لن يحظيا بجمهور كاف للإطلاق.

### أي خيارات مقابلة للمنطقة؟

القضية الفلسطينية هي المدخل إلى المشروع البديل، لأنها وحدها القادرة على ضبط إيقاع الحيويات التي يضح بها العالمان العربي والإسلامي. وهذه الحيويات إما أنها قوى حية تجد رابطاً يجمع بين الوطني والخاص وبين هموم الأمة وقضاياها الأشمل، وإما أنها تيارات تستكمل صعودها الثوري عبر "عولمة الجهاد".

إن استرداد الحيويات العربية والإسلامية إلى أوطانها، يساعد على إعادة تكييفها، لتغدو رصيماً تغييرياً يمكن استثماره في عملية الإصلاح الخاص، وفي كسر التناقض بين قضيتي التحديث والتنمية في جانب والإستقلال والمقاومة في جانب آخر. فالمقاومة لا تستتب خارج جدول أعمال وطني يضعها في صلب الخيار الشعبي والجماهيري، ولا يلقي بها على عاتقه تعسفاً، فيما لا يمكن إطلاق مخاض إصلاح من دون الإستفادة القسوى من ديناميات المقاومة والتماهي مع ضرورتها واحتياجاتها.

الإطار الوطني هو الركيزة الملائمة والمفترضة للمشروع البديل، الذي يقف في مواجهة المشروع الأميركي، و"اللا مشروع" الذي تمثله فوضى الخيارات داخل المنطقة. فالدولة القطرية، التي تأسست بداية القرن الماضي على أنقاض طموحات الوحدة، باتت اليوم الميدان المتبقي للدفاع عن المكاسب القليلة المتحققة، ومحلاً لرهانات التحديث والإصلاح واستكشاف القدرات الذاتية، وفي الآن عينه لمؤازرة فكرة الرفض ومد عصب الممانعة الإقليمية.

هذا الإطار هو المساحة الأكثر استقراراً، لإيقاع مصالحة لا مفر منها، بين أبعاد الهوية الثلاث: البعد المحلي، البعد الوطني، والبعد القومي/الإسلامي. فأبي مشروع عربي وإسلامي لن يكون واقعياً خارج ركائز وطنية، وأي مشروع وطني لن يكون ممكناً من غير عمق إسلامي وعربي.

إن مزيجاً متآلفاً من الأهداف المحلية والوطنية والإسلامية/القومية، سيساعد مجتمعات المنطقة على التحرر من أحد تناقضاتها الداخلية، المتمثل في أنها تقليدية/عصبوية على المستوى المحلي ما دون الوطني، محافظة على المستوى الوطني، وثرية على مستوى الأمة.

لا بد لأي مشروع إصلاحي/مقاوم أن يتعامل مع الخيارين اللذين تتأرجح بينهما المنطقة: من جهة؛ الهيمنة الأميركية التي تبذل وسعها لإضعاف الدولة الوطنية العربية بعد أن أسقطت المشروع القومي، رغبة منها في الحل محل الدولة، وانتزاع مرجعية إقليمية مطلقاً، ومن جهة أخرى؛ حركات العنف المعولم، التي تتجاوز تماماً الإطار الوطني فلا مصالح مجتمعية لها تعقلن أداءها، بينما تعتبر إن الحملة الشاملة التي تشنها ضد الغرب والأنظمة وأحياناً ضد مجتمعات بأكملها، إنما هي بديل للمشروع القومي أو الإسلامي الجامع وتعويض عن أفوله.